

www.iraqieconomists.net

أوراق في اقتصاد السوق وإدارة الأعمال

مازن البلداوي*: ادارة مخاطر الفساد في اعمال التبرع الخيرية

ترجمة بتصرف: مازن البلداوي*

مقدمة المترجم

نشرت شركة "نورتون روز فولبرايت" القانونية (أ) Norton Rose Fulbright التي تقدم خدماتها القانونية لأبرز المؤسسات والشركات المالية حول العالم مقالا تحت العنوان المذكور اعلاه في شهر حزيران من عام 2020 وضعت خلاله مجموعة من الأسئلة التحوطية التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار والحسبان عند القيام بأعمال التبرع الخيرية لدرء شبهات الفساد التي يمكن ان تتسلل اليه كما يتسلل الفساد الى الكثير من الأمور في حياتنا فيقلبها رأسا على عقب.

وإذ نعيش اليوم وضعا مأساويا في قطاع غزة نتج عن تصرفات حمقاء ادت الى حدوث كارثة انسانية كبرى تأثر بها الكثير من الناس بمختلف اعمار هم وانتماءاتهم العقائدية والفكرية والدينية ادت الى حدوث ردود افعال كبيرة حول العالم واستوجبت القيام بحملات داعمة للمتضررين قام بها الكثير من الناس الذين ارتأوا ان هذا المسار سيترجم رغبتهم في الوقوف الى جانب اولائك المتضررين، فكانت حملات التبرع المتعددة حول العالم ومنها التبرعات المالية. لذا فقد ارتأيت ان اضع هذه الترجمة بين ايدي الناس محاولة لتقليل المخاطر التي قد يتسبب بها أصحاب الفساد اذا ما استطاعوا استغلال هذه الحملات لحسابهم الخاص.

ترجمة النص

تقوم العديد من الشركات والمؤسسات بتبرعات متميزة من المال والسلع والخدمات كجزء من متطلبات الدعم الإنساني للمحتاجين على المستوى الدولي. ومن الطبيعي ان يتم الانتباء الناعجاب بهذه التبرعات والتصفيق لها ولكن يجب بذات الوقت ان يتم الانتباء



Www.iraqieconomists.net

أوراق في اقتصاد السوق وإدارة الأعمال

جيدا الى احتمالية وجود الرشاوى ومخاطر الفساد الذي يمكن تقديمه بصورة تبرعات خيرية خاصة فيها خطوات استباقية لإدارة المخاطر القانونية وتلك التي تمس بسمعة الفرد او المؤسسة.

ومن الواجب وضع مشاريع التبرعات الخيرية المشار اليها على المسارات الصحيحة والمناسبة التي تتطلب التأكد من شرعية وقانونية الجهات التي يتم التبرع اليها عن طريق التحري والتحليل المناسب للمعلومات المتيسرة لتفادي اية خسائر او اضرار محتملة في حالة ان تكون تلك الجهات على غير شرعيتها المفترضة لهذا العمل الخيري، وأنه لمن الحصافة لتلك الشركات المتبرعة ان تقوم بتوجيه اسئلة اساسية حول جوهر طلب التبرع هذا.

ان القيام بمثل الخطوات التي ذكرناها سيؤدي الى تقييم افضل للمخاطر المحتملة وازاحة علامات استفهام حمراء تدور حول ذلك الطلب من مثل، اذا ما كان الإصرار على التبرع بصيغة أموال او سلع معينة، اذا ما كان سيتم تنظيم التبرعات بطرقة معينة او ان كان سيسمح ام لا للشركة او المتبرعين الأفراد ان يشرفوا على مسار عملية التبرع لحين وصولها الى المستفيد النهائى؟

لذا ولغرض ان نضع امام المتبرعين بمختلف كيفياتهم بعض الأسئلة الرئيسية التي يجب ان يقوموا بها تدور حول جوهر طلب التبرع هذا وحقيقته بالإضافة الى موجز لمجموعة من النقاط التي يجب أخذها بالحسبان حول عملية التبرع تلك.

الأسئلة:

- ما الذي نعرفه حول الجهة التي قامت بتقديم او اقتراح طلب التبرع، ولماذا؟
- 2. اذا ما كان سيتم التبرع الى كيان اداري قانوني موثوق وموجود على ارض الواقع ومعروف، واذا ما تم معرفة اصحابه او المستفيدين منه و/او ادارة ذلك الكيان الإداري بموجب اساسيات تقييم المخاطر التي تتضمن اجراءات درء الفساد والرشاوي؟
- 3. هل لأولائك النين قاموا بتقديم طلب التبرع او الأشخاص النين هم على اتصال معهم بهذا الصدد قدرة التأثير على مصلحة الشركة؟



— IRAQI ECONOMISTS NETWORK—

www.iraqieconomists.net

أوراق في اقتصاد السوق وإدارة الأعمال

- 4. هل من الممكن تقديم هذه التبرعات المطلوبة بصيغة او طريقة اخرى تتميز بمخاطر أقل، كالاستعاضة عن المال بتقديم خدمات معينة او سلع معينة من الممكن تحويلها بسهولة الى نقود؟
- 5. اذا ما كان قد تم السماح بتقديم هذا الطلب بالتوافق مع سياسات الشركة، او خطة تبرع للمجتمع المحيط بها، او من ضمن التزاماتها الاستراتيجية من مثل البناء على ارض تابعة للحكومة وبموجب الصيغ القانونية ولوائح المشتريات؟
 - 6. ما هي قابلية الشركة على مراقبة وتدقيق الأموال او السلع المتبرع بها؟
- 7. ما هو السياق الأوسع وما التأثير الذي سيقع على الشركة اذا ما قررت عدم الموافقة على طلب التبرع؟

مسار عملية التبرع:

توثيق الموافقات:

يجب توثيق الموافقات على التبرعات بدقة عالية ويجب عنونة التبرعات بموجب اصدار فاتورة رسمية تشرف عليها الرقابة المالية قبل ادخالها في سجلات الشركة.

2. التحري والتدقيق:

هنالك مجموعة من النقاط يجب الانتباه اليها من مثل:

- a. من اين أتى طلب التبرع هذا وما هو الغرض منه؟
- d. ماهي حالة المشاريع الخيرية للمؤسسة التي تقوم بجمع التبرعات لها، وسمعتها وما هي مشاريعها السابقة بهذا الخصوص؟
- صلح هناك اي علاقات بين الجهة المتبرعة والحكومة او مع مسؤولين رسميين مما يستدعي ان يتم وضع طلب التبرع هذا تحت علامة الاستفهام؟
- d. اذا ما كان هنالك علاقة ما بين عملية التبرع والحالة الحالية او المستقبلية لـ Business Operation
 - e. اذا ما كان لعملية التبرع هذه علاقة بالإعفاءات الضريبية؟

3. التحقق/التأكد:



— IRAQI ECONOMISTS NETWORK =

www.iraqieconomists.net

أوراق في اقتصاد السوق وإدارة الأعمال

- a. يجب على القائمين بالتبرع الاستفسار والتحقق من البنك الذي تم تخصيصه لدفع التبرعات المالية والذي يجب ان يؤكد بشكل منفصل ومباشر وخطي كافة التفاصيل الخاصة بالحساب البنكي الذي سيتم دفع التبرعات اليه في نهاية المطاف من مثل اسم صاحب الحساب، تاريخ فتح الحساب، ومن هم المخولون لإدارة الحساب.
- ان يكون لدى الجهات المتبرعة الوسائل المناسبة للتأكد من ان اموال التبرعات قد صرفت على الأغراض التي من اجلها تم التبرع وان أيا من التبرعات المعنية قد وصلت الى الجهات المخصصة لها، كأن يكون هنالك منظومة عمل تضمن وصول التبرعات من سلع او اموال الى الجهات المعنية.

4. الحماية التعاقدية

يجب توثيق التبرعات بموجب اتفاقيات مكتوبة توضح فيها تأكيد المستلم بأن التبرع يتوافق مع كافة القوانين المعنية والذي من شأنه ان يمنح الجهة المتبرعة حق مراقبة و/أو تدقيق استعمال الأموال او السلع ويمنحها كذلك حق ايقاف المدفوعات المستقبلية ان وجدت او الغاء الاتفاقية المذكورة لأي سبب كان.

5. الهيكلة والتطبيق

يجب صياغة التبرع بهيكلية تحدد مخاطر تحويل حالتها الأولية. فمثلا انه من الممكن اعادة هيكلة التبرعات المالية لتكون تبرعات سلعية، خدمات او اتفاقيات تخص استخدام مرافق وابنية الجهة المانحة (ان كانت شركة) وكذلك موظفيها على هذا الاتجاه. فإذا لم يكن هذا الأمر مقدورا عليه فمن الممكن العمل على ان تكون التبرعات المالية الأكبر على شكل دفعات صغيرة متعاقبة مع ضرورة وجود دليل واضح على ان الدفعة/ات السابقة قد تم استخدامها لخدمة الأغراض المخصصة لها.

لقد قدمنا في هذا المقال المترجم ما نود الأخذ بموجبه للتحوط بأعلى درجاته خشية ان تذهب التبرعات الى ايدي من يستخدمها بطريقة مختلفة عما كانت قد تمت بموجبه خاصة ونحن نعيش عالما مضطربا يعج بالمشاكل وعدم الاستقرار وانتشار جهات شركثيرة حول العالم يلتبس على المرء هويتها في كثير من الأحيان. ولكي نفهم ضرورة هذه التحوطات في الوقت الحاضر كان من الضروري القاء نظرة سريعة على مؤشر الفساد العالمي ونضع امام القارئ نماذج من عالمنا الإسلامي والعربي من اجل تقديم صورة اوسع حول الموضوع كما في الجدول ادناه (2):



Www.iraqieconomists.net

أوراق في اقتصاد السوق وادارة الأعمال

السنة									2022
الدولة	السودان	سوريا	تركيا	العراق	ايران	أندونيسيا	الأمارات	مصر	الجزائر
التسلســـل	162	178	101	157	147	110	27	130	116
مــن 180									
دولة									
بينما نرى معدل الفساد في دول أخرى لذات السنة كما يلي:									
الدولة	الصين	سلوفينيا	اليابان	الأرجنتين	ألأوروغواي	ناميبيا	الفلبين	سنغافورة	إستونيا
التسلســــل	65	41	18	94	14	59	116	5	14
مــن 180									
دولة									

لذا فإنه كلما كان تصنيف الدولة المعنية في موقع ادنى على مؤشر الفساد كان رقم تصنيفها اعلى وبالتالي كان مستوى الفساد المتفشي بها اعلى ووجب التدقيق اكثر واكثر في عمليات التبرع الخيرية التي تقام بين الفينة والأخرى من اجل التأكد بأن الأموال والسلع ستصل الى الذين يحتاجونها حقيقة. ان تأثير الفساد على الاقتصاد(3) بشكل عام لهو تأثير مباشر وسلبي يستنزف الكثير من مما يتحقق على صعيد النمو خاصة تلك الشبهات التي تجري من خلال عمليات غسيل الأموال Money خاصة تلك الشبهات التي تفسيل واسع في السنوات الأخيرة وأثرت كثيرا على تصنيف عدد من البلدان على مؤشر منظمة الشفافية العالمي حيث انخفض تصنيف بعضها بالمقابل عندما قامت تلك الدول بفرض تعليمات اللوائح والإجراءات القانونية من خلال العديد من الإجراءات كان افضلها هو فرض "الأتمتة"(4) على عدد من نظم العمل الموجودة لديها حيث خففت تدخلات الإنسان شخصيا ومنعت الأيدي من الوصول الى الكثير من عمليات التحويل المالي الخاص بالمشتريات، تسديد الضرائب، دفع الأجور وغيرها.

نرجو ان تأخذ الدول المصنفة بالأرقام العالية اعلاه بالإجراءات التي من شأنها الحد وايقاف الفساد الذي يأكل النمو الاقتصادي فيها.

المصادر والمراجع:

1. موقع شركة نورتون فولبرايت

يمكن قراءة النص الإنجليزي للمقالة بالنقر على هذا الرابط:

Managing corruption risks when making charitable donations: Key questions for compliance and legal teams to ask | Global law firm | Norton Rose Fulbright



IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في اقتصاد السوق وإدارة الأعمال

- 2. موقع منظمة الشفافية العالمي
 3. كيف يعرقل الفساد عجلة الاقتصاد، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
 - 4. دور الأتمتة في مكافحة الفساد، وزارة العدل العراقية
 - (*) استشاري في مجال تطوير الأعمال.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الاشارة إلى المصدر. http://iraqieconomists.net/ar/